السخط دليل الحيوية

والحافز إلى مستقبل جديد

بقلم الكاتب الاجتماعى الأستاذ سيد قطب

قال لى أحد الأصدقاء الذين يتابعون ما أكتب هنا فى " مجلة الشؤون الاجتماعية " وفى " مجلة الرسالة " وسواهما : "مالك ساخطا على كل شىء فى مصر؟ أليس فيها ما يعجبك ثم ألا ترى فى هذا السخط الدائم مدعاة للتشاؤم واليأس وفتور الهمم عن الإصلاح ؟ "

ولست أرى رأى الصديق فى السخط الحى الصادق الذى تبعثه الغيرة القلبية والتطلع إلى ما هو خير . فالسخط سخطان : سخط الدلال الفاتر الذى يرمى إلى التحلل من أداء الواجب ومن الجهد لتغيير الواقع ، وهو سخط مؤذ مائع يتظاهر به بعض الناس ليظهروا أنهم أفضل وأرفع من الوسط الذى يعيشون فيه ، ولا غرض لهم من ورائه إلا هـذا التظاهر التافه الرخيص . وسخط الرغبة فى الإصلاح ، والألم مما هو كائن . سخط الوالد على ابنه المفسود يريد صلاحه ونفعه ويأبى أن ييأس منه وينفض يديه ولو لم يأت النصح والسخط بفائدة قريبة .

وأستطيع أن أقول : إن سخطى لم يكن قط من النوع الأول ، وإنما كان دائما من النوع الثانى ، وهو سخط أبعد ما يكون عن روح التشاؤم واليأس ، فالمتشائم اليائس يصمت وتهون لديه السيئات لأنها منتظرة مرقوبة ، وليس فيها ما يثير سخطه ، وليس له من رجاء ما يحفزه لمحاولة الإصلاح .

ونحن أحوج فى طور انتقالنا الحاضر إلى الساخطين المتبرمين بالواقع السيئ الناقص منا إلى الراضين القانعين الذين لا أمل لهم فى المستقبل ولا رغبة لهم فى الكمال .

وإذا لم نسخط على ما هو كائن فى مصر اليوم فمتى يكون السخط ؟ وكل شىء فى حاجة إلى التعديل والإصلاح أو على الأقل إلى الدراسة والتنظيم .

إن السخط على حالة المجتمع المصرى هو الذى خلق «وزارة الشؤون الاجتماعية» لتزيل أسباب سخطه وتحاول اصلاح المجتمع ، وتبنى مستقبلا جديدا للشعب يتفق مع وضعه الجديد .

والسخط على الوضع الحالى للريف هو الذى أنشأ التفكير فى « المراكز الاجتماعية » وكل اتجاه آخر لإنقاذ الفلاح . لا بل إن السخط على الاحتلال والحماية قبل ذلك كله هو الذى أنشأ المعاهدة وجاء بالاستقلال ، وهو الأساس الأول الذى نريد أن نبنى عليه كل إصلاح .

ألا وان الرضا بالواقع فى مثل هذه الأحوال لعنة من لعنات الجمود ومقدمة من مقدمات الموت . فليكن همنا الأول هو السخط والسخط دائما حتى يستقيم المعوج ويكمل الناقص وتعالج الأدواء . ولكن ليكن سخطا مثمرا يكشف عن العلة و يقترح الدواء ، ويلاحظ الممكن وغير الممكن من الإصلاح .

ما الذى نشكوه فى الوضع الحاضر وما الذى يسخط الراغبين فى المستقبل الجديد ؟

لنرجع القهقرى قليلا لنرى أننا عشنا نصف قرن فى الاحتلال لاشأن لنا فى أخص شؤوننا وأن وضع البلاد كله كان متناسبا مع هـذا الاحتلال : فى الاقتصاد والاجتماع والتعليم والأخلاق ، وكل مقومات الشعوب .

ثم لنذكر أننا لم نستقبل هذا الاحتلال أقوياء راسخى التقاليد ، فان خمسمائة عام من الاحتلال التركى كانت تسبق هذا الاحتلال الأخير وبينهما فجوة صغيرة لم يتسع الزمن فيها للاصلاح الكامل العميق الجذور ، لأن خمسة قرون كاملة حطمت كيان المجتمع المصرى واقتصادياته وأخلاقه وروابطه فلم تكن خمسون عاما بكافية لأن تحدث فيه أثرا عميقا ، وهى الفترة القصيرة بين الاحتلالين .

فماذا صنعنا بعد أن نلنا الاستقلال ؟

إننا لم نحاول تغيير هذا الوضع الذى تركنا عليه الاحتلال ، وخلق وضع جديد يناسب الاستقلال ، بل سرنا على سياسة الترقيع فى كل شىء ، فى الاقتصاد والتعليم والسياسة وكل شؤون الحياة . الترقيع فى نظام قديم وضع على أساس معين فلم يعد شىء منه صالحا للأساس الجديد . وكل مساعينا اليوم تنشأ عن هـذا الترقيع ، وعن عدم وضع برنامج ثابت معين فى جميع الاتجاهات كمشروعات السنوات الخمس أو العشر فى الأمم التى واجهت مثل مواجهتنا أو قريبا منه فى تاريخها الحديث .

ولنضرب لذلك بعض الأمثال :

١ — فى خلال الحكم العثمانى الطويل كان الوالى و" السنجق " والمفتش وأتباعهم هم السادة وكان المصريون هم " الفلاحين " وكانت الحكومة للحكام لا للمحكومين . ومن هنا أهملت القرية المصرية وأهمل ريف مصر لأن السادة الحكام لا يقيمون فى وسط " الفلاحين " . ومن هنا كذلك أهملت الأحياء الوطنية فى المدن وعنى بالأحياء الخاصة لأن هؤلاء السادة لاعلاقة لهم " بأولاد البلد " الساكنين فى تلك الأحياء .

وجاء الاستعمار الانجليزى فلم يكن يهمه تغيير هـذا الوضع إلا قليلا ، فأما الريف فظل على عهده مهملا على الرغم من حديث لورد كرومر عن " أصحاب الجلاليب الزرقاء " وعن التعليم الأولى، لأن عقلية الاستعمار البريطانى عقلية سياسية واقتصادية لا يهمها التدخل فى شؤون الشعوب القومية وأوضاعها الاجتماعية أو الدينية والخلقية ، ولم يكن وضع الريف والمدينة ليؤثر على مصلحتهم فلم يعنوا بتغييره تغييرا جوهريا ، وأما الأحياء الوطنية فى المدن فظلت على عهدها كذلك لأن السادة الأجانب من جميع الأجناس حلوا محل السادة الأتراك وقوى سلطانهم فزادوا رفاهية فى أحيائهم وبقى " أولاد البلد " فى أوكارهم وجحورهم .

وكان هـذا الوضع مفهوما ومنطقيا أيام الحكم العثمانى وأيام الاحتلال الانجليزى على السواء . ولكنه لم يعـد مفهوما ولا منطقيا مع الاستقلال ومع حكومة الشعب ومع الحكم النيابى والدستور والبرلمـان .

فماذا صنعنا لينسجم الموقف الجديد مع الوضع الموجود ؟

لم نضع لنا سـياسة ثابتة تقوم على التعادل بين المدينة والقرية وبين الأحياء الأفرنجية والأحياء الوطنية ، ويظهر أثرها فى وضع الميزانية وفى العقلية الحكومية الديوانية، وفى علاقة الموظفين بالجمهور، وفى كل ناحية من نواحى التشريع والتنفيذ .

لم نضع هذه السياسة الثابتة المتناسقة ولكننا أخذنا فى الترقيع : مشروع من هنا ومشروع من هناك ، ثم تعجز الميزانية عن السير والتنفيذ فندعهما على الرف بعد طول التفكير والتحضير وشارع يشق فى حى وطنى ثم يترك فتقوم الأبنية كما يتفق على جانبيه كما حدث فى شارع فاروق مثلا ، وأحياء وطنية جديدة تنشأ ضيقة المسالك مزدحمة المبـانى على الطراز الذى شققنا ذلك الشارع لنتقى مضاره . ولا سياسة لنـا فى الهدم ولا البناء . . . وهكذا بالبركة وبلا قصد مرسوم .

٢ — وكان الغرض من التعليم فى أيام الاحتلال تخريج الموظفين الصالحين لأعمال الدواوين وخلق طبقة متعلمة ولكنها غير مثقفة ولا متينة الشخصية حتى تكون آلات فقط فى أيدى المسيطرين والرؤساء ، فاصطبغت البرامج ونظم المدارس وعلاقات التلاميذ بالمدرسين وعلاقة هؤلاء بالنظار والمفتشين ، وعلاقة الجميع بالرؤساء بهذه الصبغة التى لا تساعد على ثقافة كاملة ولا تكوين شخصيات مستقلة . ثم كان من مقتضيات السياسة فى بعض عهودها أن تميز هؤلاء الموظفين على الجمهور ، وأن تخلق لهم امتيازات وسلطات تشعرهم بهذا التميز ولم تكن هذه الروح جديدة فقد كانت امتدادا لسلطان الحكام من الأتراك ، ولوضع السادة والعبيد فى القرون الخمسة المظلمة .

وكان هـذا الوضع منطقيا ومفهوما كذلك مع الاحتلال ، ولكنه ليس منطقيا ولا مفهوما مع الاستقلال الذى يجب أن يجعل همه تكوين الشخصيات المستقلة وإنضاج

الثقافات القومية ، والتسوية بين الطبقات ورعاية حقوق الجمهور الذى يؤدى مرتبات الموظفين ؛ والتسوية بين جميع الأفراد فى فرص الحياة والنجاح لأن هـذا أساس الديمقراطية الصحيح ، لا أن يكون التعلم والتوظف والترقى وقفا على القادرين ومن يلوذون بالقادرين .

فماذا صنعنا لتنسجم نظم التعليم والتوظيف مع الوضع الجديد ؟

لم نضع لنا سياسة مرسومة ثابتة لأغراضنا من التعليم عامة ومن كل نوع منه خاصة ، لم نقم بإحصاء لما تتطلبه جميع مرافق البلاد من كل أنواع التعليم ثم نضع طاقة المدرس والكليات على أساس هـذا الإحصاء لمدة عشر سنوات مثلا أو عشرين ؛ بل لم ننتفع بالإحصاء العام للسكان الذى يبين عدد من يشتغلون بالحرف المختلفة ونوع ثقافاتهم فنعلم أن كثيرا من هذه الحرف يشتغل فيها جماعة ممن لم يتثقفوا ثقافة معينة لأنها لا تجد من خريجى المدارس من أعدتهم دراستهم لها ، بينما المئات والألوف يتخرجون فى مدارس لا توجد لها حرف تقابلها فى السوق .

لم نغير أسس النظم المدرسية وأسس العلاقات بين كل طبقة والتى تليها من جماعات وزارة المعارف لتمكين المنشآت الثقافية من تخريج شبان لهم طابع خاص فى ثقافتهم وشخصيتهم واستقلال تفكيرهم غير الطابع الذى كانت تخرجه على عهد الاحتلال .

لم نضع سياسة واضحة للعلاقات بين الموظفين والجمهور يظهر أثرها فى الميزانية العامة وفى المرتبات وسواها من شؤون التوظف ، ولا زال الباب الأول (باب المرتبات) يتزايد ويتضخم فى الميزانية على الرغم من كل مشروعات التخفيض ، والمرافق الحيوية لا تجد المال اللازم كالمراكز الاجتماعية فى الريف ، ولم تتح الفرص للجميع ، فلا يزال الفقراء محرومين من الصحة ومن العلم وهما سلاحان قويان للنضال والنجاح .

لم نضع هذه السياسة الثابتة ولكنا أخذنا فى الترقيع : مشروع لرفع مستوى اللغة العربية واللغة الانجليزية فى المدارس يسير فى اتجاه ، ومشروع النشاط المدرسى فى اتجاه آخر ، ومشروع لتعديل المناهج ومدة الدراسة طورا بالحذف وطورا بالإضافة فى اتجاه ثالث ، ومدرسة ابتدائية هنا ومدرسة ثانوية هناك حسب ضغط السكان . ومشروع لتخفيض الباب الأول وكادر جديد واستثناء من الكادر الجديد ... وهكذا بالبركة وبلا قصد مرسوم !

٣ — وفى أيام الحكم العثمانى وأيام الاحتلال الانجليزى كان المجتمع هو آخر ما يفكر فيه الحكام ، وما لهم وهذا المجتمع والبقرة الحلوب تدر لبنها سواء صلح هذا المجتمع أم فسد ، وسواء تشعث أم التأم ؟

وصحونا فى الفترة الأخيرة على مجتمع منحل مريض مفكك ، كل ناحية من نواحيه تحتاج إلى الإصلاح . اقتصاده مختل لأن متوسط الدخل الفردى يهبط إلى عشرة جنيهات

فى العام ولأن توزيع الثروة بين أفراده لا تدرج فيه ولا انسجام، وأخلاقه منحلة لأن طفرة التقليد قضت على كل مقوماته الصالحة وأعدته بشر التقاليد الغربية التى يشكو منها أهلوها فى هذا الزمان ؛ وتعليمه مقلوب لأن الجامعة فيه تتضخم وتمتد قبل أن يقف التعليم الأولى على قدميه، وكلاهما يجب أن يساير الآخر ويماشيه .

فماذا صنعنا لعلاج هذا المجتمع المريض ؟

أنشأنا وزارة الشؤون الاجتماعية ؛ ثم تركناها سنة بلا ميزانية ولا موظفين أصليين وسنة بلا مال تنفذ به مشروعاتها، والإصلاح الاجتماعى عمل ضخم يحتاج إلى وضع الميزانية على أساس خاص تظهر فيه العناية بالجانب الاجتماعى والمشروعات الشعبية ، ويحتاج الى علاج الأزمة الاقتصادية ووضع سياسة لتدرج الثروات والضرائب والى علاج الجهل وعلاج المرض ومقاومة التبطل ... و ... و ... والدولة كلها هى التى تستطيع لا وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها التى لا ميزانية لها ولا اعتمادات تناسب هذه المهمة الضخمة .

* * *

ويطول بنا الحديث لو شئت أن أعدد ظواهر النقص التى تثير السخط فى وضعنا الحاضر . فهى بالإجمال قائمة على عدم اتخاذ سياسة ثابتة وبرنامج معين لفترة من الفترات . فلنقل كلمة فى أسس هذه السياسة التى ينبغى أن تكون .

١ — يجب أن تكون لنا سياسة اقتصادية ذات شعبتين :

الشعبة الأولى للعمل على رفع مستوى الثروة القومية العامة بخلق موارد جديدة وتنمية الموارد الحالية ، فإن عشرة جنيهات فى العام مبلغ حقير يتقاضى ضعفه الكناس فى سويسره فى كل شهر ، ومع هذا فذلك هو المتوسط وكثيرون ينحط دخلهم السنوى الحقيق إلى ثلاثة جنيهات . وقد كتب الكثيرون فى هذا الموضوع ، ولكن كل كتابة ستذهب عبثا ما لم توضع سياسة ثابتة فى هذا الاتجاه .

والشعبة الثانية للعمل على حسن توزيع الثروة وتدرجها بإجراءات نظامية ، وأسهل هذه الإجراءات تدرج الضرائب بحسب الدخل وتدرج المرتبات فى الوظائف والتقريب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فيها ، والتقليل من امتيازات الموظفين بحيث تتقارب مع الامتيازات التى يتمتع بها الجمهور إن كانت للجمهور امتيازات .

٢ — ويجب أن تكون لنا سياسة تعليمية ثابتة لا تتغير بتغير الوزارات، ذات شعبتين كذلك : الشعبة الأولى للعمل على أن تضمن نظم الدراسة والمناهج والنظم الإدارية تكوين ثقافات مستنيرة وشخصيات مستقلة ، ومرانة حقيقية فى كل فرع من الفروع . وهذا يحتاج إلى تغيير العقلية التعليمية لا إلى ترقيعها .

والشعبة الثانية للموازنة بين حاجات المرافق العامة و بين الدراسات المختلفة . والإحصاء هو الذى يعصمنا من الزلل . ولا أريد بهذا أن تكون الثقافة وقفا على العمل الحرفى ، فإن التعمق فى البحث والحياة للعلم وحده وظيفة من وظائف الدولة تنبغى مراعاتها .

٣ — ويجب أن تكون لنا سياسة اجتماعية ثابتة ، ذات أسس خلقية واضحة ، يجب أن نرسم فى أنفسنا صورة المجتمع الذى نريده ، وصورة الأسس التى يقوم عليها ، فنستطيع حينئذ رسم الطرق الموصلة إلى تحقيق تلك الصورة وقيام هذه الأسس .

يجب أن نسأل أنفسنا : ماذا نريد ! أنريد مجتمعا شرقيا مستنيرا ، أم غربيا مقلدا ؟ أنريد أن نجعل الدين أساسا من أسس هذا المجتمع أم التعاليم المدنية وحدها ؟ ماذا نريد من المرأة ؟ أنريدها أما وربة البيت أم نريدها محامية وموظفة ؟ . . . إلى آخر هذه الأسئلة التى ينبغى أن نجيب عليها ثم نرسم سياستنا على أساس هذا الجواب ، ونضع القواعد التى تقوم عليها الأسرة والنظم التى تسير عليها الطفولة ، والوجهة التى يتجه اليها الشباب ، فى البيت والمدرسة والمجتمع .

٤ — ويجب أن تكون لنا سياسة ثابتة فى إصلاح الريف و إصلاح أحياء الفقراء ، سياسة نضع ميزانيتنا على أساسها ، وتشريعاتنا الصحية والبلدية كذلك ، فلا تكون الظروف هى المتحكمة فى مشروعاتنا ولا يكون الريف نافلة نتوجه اليها بعد تحقيق ما نعده ضروريا فى أعمالنا .

٥ — وأخيرا يجب أن نتعلم السخط وأن نعلمه للحكومة وللشعب على السواء . ولكن السخط المثمر الذى تبعثه الرغبة فى الإصلاح ، لا سخط التدلل الذى تبعثه الميوعة والتخلى عن الواجبات ؛

سيد قطب